مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٧٦**
الخميس، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/621)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-40106 (A)
0340106

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/621)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى ممثل غينيا - بيساو للاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة دوس سانتوس جالو (غينيا - بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غامبيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غراي - جونسون (غامبيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد دايفيد ستيفن، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ستيفن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد دوميساني كومالو، رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كومالو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/621).

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد دايفيد ستيفن، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، والسيد دوميساني كومالو، رئيس الفريق الاستشاري

المخصص بشأن غينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أعطي الكلمة الآن للسيد دايفيد ستيفن، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

السيد ستيفن (تكلم بالانكليزية): التقرير المعروض على المجلس، الوارد في الوثيقة S/2003/621، هو التقرير الرابع عشر للأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

وكما يذكر الأعضاء، فقد قَدَّمْتُ إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في ٥ آذار/مارس عن التطورات في غينيا – بيساو منذ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عندما صدر التقرير الأخير للأمين العام (S/2002/1367). كذلك يذكر أعضاء المجلس أنه، في أعقاب إحاطتي الإعلامية الأخيرة في آذار/مارس، أعرب المجلس في بيان إلى الصحافة عن قلقه حيال عدم الاستقرار السياسي في البلد ودعا الحكومة إلى أن تضمن إجراء الانتخابات التشريعية القادمة بطريقة شفافة ونزيهة وموثوق بها. ويغطي التقرير الراهن التطورات التي حصلت منذ تقديم تلك الإحاطة الإعلامية، مُرَكِّزا على الحالة في البلد قبل الانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣. كما أنه يصف الإسهامات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري على الأرض، لتشجيع الظروف التي تفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في آذار/مارس، تدهورت الحالة العامة في غينيا – بيساو. فما زالت المعارضة تتهم الحكومة بفرض قيود على الحريات المدنية. وقد اشترط المانحون لتقديم الدعم المالي للانتخابات أن تهيئ الحكومة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات موثوق بها. ولا تزال الحكومة المؤقتة في السلطة، بينما يبقى المجلس الوطني منحلاً. كما أن المؤسسات القضائية ما زالت ضعيفة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، وبناء على طلب الرئيس كومبا يالا، استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة الفنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية. وسيكون مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو على استعداد لتنسيق عملية المراقبة الدولية إذا أصبحت الظروف على الأرض مناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وبغية إعادة تقييم التحضيرات الميدانية لتنظيم الانتخابات، قامت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بزيارة البلد بين ٥ و ١١ حزيران/يونيه. ولاحظت البعثة أنه من غير الملائم فنيا إجراء الانتخابات في ٦ تموز/يوليه وحثت السلطات على إجراء التعداد الانتخابي المقرر أو تنقيح السجلات الانتخابية، بأقل قدر من التأخير. وبالرغم من أن الرئيس اتفق مع الرأي بأنه لا يمكن الإبقاء على تاريخ الاقتراع، فإنه لم يعلن رسميا عن تأجيل الانتخابات وأن جدولا زمنيا جديدا للأنشطة الانتخابية قيد النظر. ومع ذلك، فقد أُحرز بعض التقدم نحو بدء تسجيل الناخبين.

وبينما من المشجع أن البلد لا يزال هادئا، لكن المؤسف أن الحالة الاقتصادية العامة لا تزال حرجة. فعدم دفع الحكومة المرتبات المتأخرة لشهور، والتي بلغت حوالي ١١ مليونا من الدولارات، رفع مستوى الإحباط الاجتماعي، مما أدى إلى إضرابات دورية عن العمل قام بها العمال في القطاع العام. إلا أن الحكومة أبلغت اتحادات العمال بأنها تنوي دفع المتأخر من المرتبات قريبا. ومنذ إنجاز التقرير، حدثت تغييرات حكومية إضافية. وفي تطورات

أخرى، لا يزال راديو بومبولوم يعمل. وفي ٣ حزيران/يونيه، أفرج مؤقتا عن وزير الدفاع السابق، فضلا عن مستشار الشؤون السياسية للرئيس يالا، اللذين كانا محتجزين منذ نيسان/أبريل.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أبرز ثلاث نقاط وردت في فرع الملاحظات من التقرير. لا بد أن يبذل زعماء البلد المنتخبون كل الجهود الممكنة لإعادة البلد إلى وضعه السياسي والدستوري الطبيعي حتى يمكن العودة بخطط إعادة التأهيل وبناء السلام إلى مسارها.

ثانيا، بغية كسب ثقة مجتمع المانحين، على زعماء غينيا - بيساو اتخاذ تدابير محددة لضمان إجراء انتخابات تشريعية ذات مصداقية ولضمان احترام حقوق مواطني غينيا - بيساو المدنية وحرياتهم.

ثالثا، في وقت العوز الشديد هذا، يحتاج شعب غينيا - بيساو إلى دعم المجتمع الدولي. وبلوغا لهذه الغاية، وبالرغم من الشواغل المتعلقة بحالات الفشل في تعزيز السلام والإنعاش الاقتصادي في غينيا - بيساو، لا تزال آليات الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وفريق الأمم المتحدة القطري على أرض الواقع، تشارك مشاركة بناءة في البلد للمساعدة على تخفيف أشد الاحتياجات الاجتماعية إلحاحا للسكان. وجهودها الجارية ، وكذلك الأعمال المماثلة التي يقوم بها شركاء غينيا - بيساو الدوليون الآخرون، تلقى الترحيب.

ولا يزال الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن والفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا، ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو تعمل على نحو وثيق للبحث عن سُبُل تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو. وبعثة مجلس الأمن القادمة إلى غينيا - بيساو، بمشاركة ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي مبادرة تأتي في الوقت المناسب. ويأمل الأمين العام أن تواصل هذه البعثة التشجيع على إجراء حوار مثمر بناء بين حكومة غينيا - بيساو والمجتمع لدولي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن على دعوتي مع المنسق المقيم قبل يومين لتقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء الفريق العامل، والفريق الاستشاري المخصص الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو قبل توجُّه بعثة مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد دوميساني كومالو، رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد كومالو (تكلم بالانكليزية): أشكر مجلس الأمن على دعوته لي إلى المشاركة بصفتي رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأمثل أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، الذي لم يتمكن من الحضور معنا اليوم. وبالنسبة لنا، من المهم أن مجلس الأمن دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى إلى تبادل وجهات النظر بشأن موضوع السلم والأمن في غينيا - بيساو. ونحن نقدر المجلس غاية التقدير على هذه الفرصة ونشكره عليها.

من المهم أن تكون هناك زيارة مشتركة إلى غينيا - بيساو يقوم بها أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستنقل تلك الزيارة التي

سيقام بها في الأسبوع المقبل رسالة جماعية مفادها أننا نود تعزيز الثقة بين شعب غينيا – بيساو وشركائه الدوليين.

لقد عبَّر الأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو أفضل تعبيرا بالكلمات الواردة في تقريره (S/2003/621) حيث كتب: ''يؤسفني القول إن الحالة العامة في غينيا – بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد تحسنا''.

غينيا – بيساو بلد لا يزال يخرج من الصراع. وكما أبلغنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل، خرجت غينيا – بيساو لأول مرة من الصراعات قبل ثلاث سنوات وحتى أنها تلقت مساعدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من مانحين ومن مؤسسات بريتون وودز. والواقع أن غينيا – بيساو كانت من بين البلدان التي استفادت من إدراجها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد تدل على أن غينيا – بيساو قد تكون تتزلق في طريق الفوضى بل وحتى الصراع.

وفي الوقت الراهن، غينيا – بيساو بلد في وضع غير واضح تماما، وهذا يشكِّل بالتالي تحديا فريدا من نوعه للمجتمع الدولي. والأدوات التي يستخدمها مجلس الأمن لصون السلم والأمن لا تنطبق على غينيا – بيساو. كما أن غينيا – بيساو ليس فيها ما يبرر استخدام المانحين ومؤسسات بريتون وودز للأدوات التي يستخدمونها مع البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومع ذلك، بالرغم من هذا التحدي، يبلغ الأمين العام بأن ''الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لتقديم الدعم إلى غينيا – بيساو وشعبها جليه'' (S/2003/621، الفقرة٢٧).

وغينيا – بيساو بلد له رئيس دولة منتخب ديمقراطيا، هو الرئيس كومبا يالا، ومعه مجلس كامل من الوزراء موكولة إليهم حقائب وزارية مختلفة. وفي هذا الوقت، المؤسسة الهامة الوحيدة غير الموجودة في غينيا – بيساو هي البرلمان المكون من ممثلين منتخبين الذي يمكنه اتخاذ قرارات بشأن الاتجاه الذي يريد البلد أن يسير فيه عند معالجة الأمور السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

لقد انتظرت غينيا – بيساو لعدة أشهر لإجراء انتخابات أجلت فعلا لمرة واحدة. وهناك اتفاق عام على أن الحالة في غينيا – بيساو قد تتغير إلى الأحسن بمجرد عودة البرلمان. وأبلغ الأمين العام بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفر منحة أولية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم عملية تسجيل الناخبين؛ وقدمت البرتغال، التي هي من بين أصدقاء غينيا – بيساو، المواد الضرورية لإجراء الانتخابات.

وما يبدو مفتقدا الظروف الآيلة إلى إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة. ومع ذلك، كون أن شعب غينيا – بيساو شارك قبل سنوات قليلة في انتخابات وطنية أعلن أنها حرة ونزيهة علامة مشجعة. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري لإجراء انتخابات ذات مصداقية في غينيا – بيساو.

ونحن نلاحظ أن الأمين العام أبلغ بأن التحضيرات لإجراء الانتخابات تشهد بطئا لأن المانحين ''قد اشترطوا لتقديم الدعم المالي توفير الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات مقنعة'' (المرجع نفسه ، الفقرة ٦). ومادامت غينيا – بيساو ليس لديها برلمان، ستظل المسائل المتعلقة بالحكم تثبط همم المانحين لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

والحالة الإنسانية في غينيا – بيساو تسوء باستمرار. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة تبلغ بأن المئات من الأطفال يموتون من الجوع ومن أمراض يمكن الوقاية منها. وهناك أنباء بأن موظفين مدنيين، ومن بينهم مدرسون وممرضون، لم يحصلوا على مرتباتهم لشهور عديدة. ولا يزال برنامج

الأغذية العالمي ينفذ مشروعات تغذية لأكثر من ٨٠ ٠٠٠ طفل منذ بداية هذا العام. ومؤخرا، قدمت اليابان وآخرون من أصدقاء غينيا – بيساو أكثر من ٢ ٠٠٠ طن متري من الأرز سلمت إلى البلد. ومما يشجعنا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما زالا يرسلان بعثات إلى غينيا – بيساو للمساعدة على إنشاء النظم التي يمكن للبلد أن يتلقى ويدير المعونة الدولية في إطارها.

وبالرغم من أن كل تلك المؤشرات تبين رغبة المجتمع الدولي في مساعدة شعب غينيا – بيساو، فإن العالم يتوقع المزيد من حكومة غينيا – بيساو. ويذكر الأمين العام في تقريره أنه ''كشف التردي العام للأجواء السياسية عن عدم إحراز تقدم بشأن مسألتي الدستور والانتخابات'' (المرجع نفسه، الفقرة ٤) . واقتبس عن الأمين العام مرة أخرى: ''إلا أن هناك حاجة أكبر لاستعادة الثقة داخل البلد وبين غينيا – بيساو وشركائها الدوليين'' (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨). ونؤمن بأن للوضع السياسي الهش أثرا على الجهود الرامية لمعالجة حاجات البلد الإنسانية.

إن الزيارة المشتركة القادمة لغينيا – بيساو من قبل أعضاء مجلس الأمن والفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ستعطي الفرصة لإقناع السلطات بالعمل على إيجاد مخرج من هذا الوضع. والأهداف التي حددناها لأنفسنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي تعزيز الحوار مع سلطات غينيا – بيساو، ومناشدة الحكومة أن تتخذ تدابير للإعداد للانتخابات القادمة، وضمان كون هذه الانتخابات حرة ونزيهة، والعمل على تعزيز تفاهم أفضل بين سلطات غينيا – بيساو ومجتمع المانحين، ومعالجة الوضع الإنساني في البلد.

ونؤمن بأن تلك الأهداف تتطابق تماما مع أهداف أعضاء مجلس الأمن التي وضعوها لأنفسهم، ونتطلع إلى زيارة تاريخية ناجحة إلى غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثلة غينيا – بيساو.

السيدة دوس سانتوس جالو (غينيا – بيساو) (تكلمت بالانكليزية): إن إنشاء فريق استشاري أمني مخصص لمنع نشوب الصراع في البلدان الخارجة من الصراع جزء آخر من حملة الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن في العالم. ونحن هنا نناقش أحد تلك البلدان، غينيا – بيساو.

اسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقديري للاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن والمجلس الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع، لا سيما غينيا – بيساو. واليوم نناقش تقرير ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو. وكما يتبين من التقرير، بحث الأمين العام السيد كوفي عنان الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في غينيا – بيساو، الذي ما زال مثال قلق كبير.

لقد مضى وقت طويل منذ آخر زيارة قام بها الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلد مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز. وفي ذلك الوقت استعرضوا تفاصيل المشاكل في غينيا – بيساو مع الرئيس يالا وأعضاء الحكومة وممثلي المعارضة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني وأفراد الشعب الذي ينتمون إلى مختلف الاتجاهات. وبُذلت تلك الجهود بهدف التوصل إلى فهم أفضل للوضع في البلد والاهتداء إلى طرق أفضل لمعالجة الأزمة الاقتصادية وتخفيف التوترات الاجتماعية.

واستمرت تلك الجهود بعد عودة الوفد من بيساو. ووضع الفريق تقريرا يتضمن توصيات إيجابية جدا. وذكر

التقرير أنه يتعين على الفريقين العمل سوية بروح من الشراكة والتنازلات المتبادلة. لم يتسن بعد تنفيذ هذا النهج للأسباب التي ستتبينونها عند زيارتكم لغينيا – بيساو.

وسأصل إلى البلد قبل وصول وفدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بيومين. أما بعد هذا، فإنني أود أن أواصل مناشدة المجتمع الدولي أن لا يتخلى عن مساعدة شعب وحكومة غينيا – بيساو للخروج من الأزمة الخانقة التي نجد أنفسنا فيها حاليا.

كما أود أن أدلي ببعض التعليقات على الأجزاء الإيجابية من التقرير، بما فيها الجانبان العسكري والأمني. من العلامات الإيجابية قيام البنك الدولي بمساعدة الحكومة على إيجاد طريقة لدفع رواتب المدرسين المتأخرة، وكذلك إطعام حوالي ٠٠٠ ٨٠ طفل في غينيا – بيساو. وهناك جزء إيجابي آخر يتعلق بقيام منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتعزيز رعاية الطفولة المبكرة وإطعام الأطفال.

إنني أعي حقيقة أن الحالة في غينيا – بيساو بحاجة إلى أكثر من مجرد الحفاظ على النظام على الحدود مع السنغال. ويجب علينا أيضا إحلال الهدوء في المدن والقرى في غينيا – بيساو بتحسين أمن الأهالي وكسر جميع الحواجز التي تمنع البلد من التقدم باتجاه التنمية والسلم.

لن أنهي بياني دون مناشدة المجتمع الدولي مرة أخرى مساعدتنا. وكما قلت قبل قليل، يجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن غينيا – بيساو. أناشده أن يواصل مساعدة البلد. فالمشاكل ما زالت قائمة ولا بد من حلها. كيف يمكن تحقيق ذلك؟ إذا انتظرنا إلى أن تتوفر جميع الظروف المناسبة قبل تقديم المساعدة للبلد حتى يجري الانتخابات فإنني أعتقد بأن السكان ستستمر معاناتهم. وهذا ليس ما تريده الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي في مجمله.

أخيرا أتوجه بالتقدير إلى المانحين الذين ما زالوا مستمرين في مساعدة البلد، مثل إيطاليا التي منحتنا إعفاء ١٠٠ في المائة من جميع الديون، واليابان التي قدمت لنا الأرز، والبلدان الأخرى التي قدمت لنا أموالا في الحالات الطارئة لتهدئة الوضع. وأتوجه بالتقدير أيضا إلى الجميع في صفوف المجتمع الدولي الذين يكافحوا من أجل تحسين الوضع في البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل غامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غري جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بصفتي رئيسا لفريق أصدقاء غينيا – بيساو.

بداية أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع، مما يعطينا فرصة أخرى لكي نفكر مليا في ظاهرة الدول الخارجة من الصراع التي تمثلها حالة غينيا – بيساو. هذا البلد ما زال في واقع الأمر، عاجزا عن الخروج من المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية الكاملة، رغم أنه نجح قبل سنوات في إجراء انتخابات متعددة الأحزاب اعتبرت حرة ونزيهة. إنه بلد ما زال في مرحلة انتقالية لأن الهياكل والمؤسسات المطلوبة للديمقراطية العاملة، رغم أن القانون ينص عليها، ما زالت في الواقع ضعيفة للغاية وعاجزة عن توجيه دفة النظام الديمقراطي. إن الثقافة السياسية التي تسمح لنظام برلماني متعدد الأحزاب بالعمل بشكل فعال لم تنضج بعد، وإن المجتمع يجد نفسه في مراحل نضجه البدائية مما يزيد صعوبة ترسيخ جذور ممارسات النظام الديمقراطي.

ومما يشكر مجلس الأمن عليه أنه أدرك وجود مجالات غامضة ومراحل محفوفة بكل أنواع الصعوبات في مسألة انتقال البلدان الضعيفة من الصراع إلى الديمقراطية،

وهي مرحلة يجب مساعدة البلد المعني أثناءها ورعايته وإرشاده. وهنا تبرز أهمية الجهد المبذول بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لرسم مسارات العمل الملائمة، عن طريق الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو لمساعدة البلد على الخروج من مصابه. وبعد أن شاركت في عمل الفريق الاستشاري منذ بدايته اختبرت وتشاطرت مع أعضاءه الشعور بالإحباط من صعوبة التوصل إلى خاتمة مجدية ونتائج إيجابية دعما لانتقال غينيا - بيساو إلى الديمقراطية.

وعلى الرغم من الإغراء الذي نواجهه بسرعة إلقاء اللوم على غينيا - بيساو، فإننا نعرف جميعا أننا في بعض من الأوامر التي نصدرها، ربما نطلب من بلد أن يتحمل مسؤوليات معينة من الواضح أنه لا قبل له بتحملها. إن البلدان الخارجة من الصراع كما هو معهود بلدان ذا قدرات ضعيفة للغاية - في الحكم، والإدارة الاقتصادية، والأمن والحماية الاجتماعية. وغينيا - بيساو تقع تماما في تلك الفئة من البلدان. ولكن لأن البلد تمكن من إجراء انتخابات متعددة الأحزاب كانت تبدو حرة ونزيهة، فإن المجتمع الدولي يتوقع منه أن يُظهر جوانب قوة مماثلة في المجالات الرئيسية الأخرى التي ما زال يتعين عليه أن يبني فيها قدرة كافية. وعلاوة على ذلك، نعاقبه على عدم أدائه في مستوى توقعاتنا.

وبتلك الطريقة ظلت غينيا - بيساو تعاني من نظام جزاءات غير رسمي خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية. وأصبح الدعم الإنمائي بطيئا حتى كاد أن يتوقف في سياق أزمة اقتصادية حادة. وما زالت الحالة الاجتماعية مريعة، وخاصة فيما يتعلق بمحنة الضعفاء - الأطفال والنساء والفقراء الذين يشكلون أغلبية السكان. ويكفي النظر إلى أداء مؤشر واحد فقط لتوضيح هذه النقطة. إذ أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن من بين السكان البالغ عددهم ١,٢ مليون شخص، كانت هناك ١ ٠٠٠ حالة وفاة شهريا في غينيا - بيساو بين الأطفال الذين هم دون سن الخامسة. وذلك معدل عال بصورة غير مقبولة بأي معيار من المعايير، ولكنه يصبح أكثر مدعاة لعدم القبول في وقت السلم. لماذا يدع المجتمع الدولي هذه الفظاعة تستمر؟ لأنه يريد فيما يبدو أن يعاقب بلدا يرى أنه لا يلتزم بأحكام اللعبة. ولكن هل يمكن أن يكون هذا البلد غير قادر على الالتزام بأحكام اللعبة؟ ذلك هو السؤال الذي يجب أن يشغل الذهن فيما يتعلق بغينيا - بيساو. ويحدونا الأمل في أن نُجمِع في نهاية المطاف على رأي واحد في هذه المسألة ثم نبدأ عملية تمكين البلد المحتاج، عارضين الجزرة أكثر من عرضنا للعصا. وعندما يحدث ذلك، آمل أن تصبح الاستجابة ميسورة في شكل تدفق المساعدة الإنسانية الطارئة، والدعم الإنمائي، وبرامج بناء القدرات وما إلى ذلك.

وآمل مخلصا في أن تتيح لنا جميعا بعثة مجلس الأمن المقبلة التي سيوفدها إلى غينيا - بيساو فرصة أخرى للنظر في أطر بناء السلام وإدارة الصراع في البلدان ذات القدرات الضعيفة للغاية، وإعادة تقييم نهجنا تجاهها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بممثل الأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو على التزامهم بالعمل في ظل ظروف صعبة للغاية وتفانيهم فيه.

السيد غاسبار مارتينس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على برمجة هذه الجلسة المفتوحة فيما يتعلق بغينيا - بيساو، مقدمين بذلك دليلا واضحا على التزامكم والتزام المجلس بضرورة تحسين الحالة في غينيا - بيساو. وأود أيضا أن أشكر السيد ديفيد ستيفن على إحاطته الإعلامية الشاملة

بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وقد أتيحت لنا فرصة للاستفادة من خبرته الميدانية يوم الثلاثاء الماضي خلال اجتماع الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والذي شارك فيه أيضا الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك فريق الأصدقاء. وهم أسهموا جميعا في هذه الجلسة المعقودة صباح اليوم. وإني أشيد بهم على العمل الجيد الذي يقومون به من أجل شعب غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو على دوره في تشجيع الحوار السياسي في غينيا – بيساو وعلى إعداد برنامج للأنشطة على نطاق البلد يستهدف تعزيز عملية المصالحة الوطنية، التي نرى أنها أمر أساسي لإحراز أي تقدم في مجال الاستقرار السياسي.

وأرحب أيضا بالفرصة التي أتيحت لنا لتناول مسألة غينيا – بيساو مرارا. والحالة الراهنة في ذلك البلد تقتضي اهتمامنا. وينبغي أن تظل محط اهتمام المجتمع الدولي. والبعثة المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي و مجلس الأمن التي ستزور غينيا – بيساو بعد بضعة أيام تمثل تطورا طيبا ويحدث في الوقت المناسب.

ويصف تقرير الأمين العام (S/2003/621) الحالة في غينيا – بيساو بأنها حرجة، وبالتالي هي في حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة من حكومة غينيا – بيساو والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، بينما نتطلع إلى زيارة غينيا – بيساو، ينبغي لرسالة المجلس البالغة الأهمية ألا تركز على ضرورة التزام الحكومة فحسب. بل ينبغي للمجلس، على وجه الخصوص، أن يستوثق من إبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصبا على مساعدة أهل ذلك البلد على معالجة الحالة السياسية الهشة والأزمة الاقتصادية المستمرة.

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المقبلة، نحن نوافق تماما على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل الدعوة إلى الجماعة المانحة لتوفير المساعدة المالية اللازمة من أجل تمكين حكومة غينيا – بيساو من الوفاء بواجباتها. وأود أن أشكر الحكومات التي أوفت بالتزاماتها، فأبقت بذلك الأمل حيا في نفوس أهل غينيا – بيساو.

وبغية معالجة الحالة في غينيا – بيساو لا بد من أن نأخذ في الحسبان دائما خصائص البلد الذي يواجه مجموعة معقدة من المشاكل، لا السياسية فحسب، ولكن في المقام الأول الاجتماعية والاقتصادية، التي تعزى إلى أسباب عديدة. ولقيت مسألة الظروف الخاصة بالبلد تفهما من مؤسسات بريتون وودز، التي أعادت تصنيف غينيا – بيساو فاعتبرتها بلدا منخفض الدخل في حالة إجهاد. واقترح البنك الدولي أيضا أن تشكل سلطات غينيا – بيساو برنامجا بديلا لمراقبة الموظفين لتوفر بذلك إطار عمل للمانحين ليبتوا من خلاله بشأن فعالية مساعدتهم واستمرارها في الظروف الراهنة. وفي الوقت نفسه، بسبب احتياجات البلد العاجلة، من المهم إبداء المرونة من الجانبين بغية تيسير الانتقال من النظرية إلى الممارسة، مع الأخذ في الاعتبار لمسألة أن الحلول الاقتصادية الدائمة الطويلة الأجل هي أيضا مفيدة لتحقيق الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو.

يقول تقرير الأمين العام بوضوح إن الاستياء والإحباط العامين أديا إلى إضرابات عن العمل متعاقبة في القطاع العام. وتلك الحالة، وما ينتج عنها من أزمة إنسانية، يمكن أن يؤديا إلى دوامة من العنف تكون معالجتها أكثر تكلفة للمجتمع الدولي. ومن أجل معالجة الأزمة، سيكون عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين عاملا حاسما ينبغي مواصلة دعمنا السياسي له.

إن عدد البلدان الخارجة من الصراع في أفريقيا يتزايد. وتشكل غينيا – بيساو اختبارا للمجتمع الدولي في إدارة حالة من حالات ما بعد الصراع، وفي تعاون بين مجلس الأمن و المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهناك إذن حاجة إلى النجاح في هذه الحالة إذا أردنا توسيع هذه التجربة لتشمل حالات ما بعد الصراع الأخرى. وفي السعي إلى إيجاد حل دائم طويل الأجل في غينيا – بيساو، تمثل مشاركة الأطراف الإقليمية الفاعلة أداة هامة في إكمال عمل مجلس الأمن. ولذا نرحب بمشاركة هذه الأطراف الإقليمية الفاعلة.

وكما يقول تقرير الأمين العام، إن بلدي، بصفته رئيسا لمنظمة الدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية لم يدخر جهدا لتقديم مساعدته في سبيل إيجاد طريق يؤدي إلى الأمام في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا على جهودها الرامية إلى إيجاد سبل لحل الأزمة في ذلك البلد.

وبعثة مجلس الأمن المقبلة التي سيوفدها إلى غينيا – بيساو أفضل فرصة لإبلاغ رسالة مجلس الأمن وللسماع من أبناء غينيا – بيساو أنفسهم على السواء. والأهم هو تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن البعثة المشتركة. والمهم، بالتالي أن تركز تلك التوصيات على المسائل الرئيسية. فلهذه الأسباب، أتطلع إلى زيارة غينيا – بيساو.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر السيد ستيفن والسفير كومالو على تقريريهما. ولا بد لي من القول إن هذين التقريرين يرسمان صورة قاتمة جدا للحالة في غينيا – بيساو. فالبلاد تقف على حافة الانهيار. والحالة الاقتصادية بائسة. والحكم الرشيد لا وجود له. أما حرية الصحافة وحرية الرأي فتفرض عليهما قيود متزايدة، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان تبين الحالة المتردية للبلاد.

وجميع جهود المجتمع الدولي لعقد حوار بناء مع رئيس غينيا – بيساو وحكومتها لم تحقق أي نتائج حتى الآن. وقد انسحب صندوق النقد الدولي، ولن يستمر تمويل مشاريع البنك الدولي مثلما كان مزمعا، ومع ذلك، فإن مجتمع المانحين مستعد تمام الاستعداد لمساعدة غينيا – بيساو إذا قامت هي بدورها. وقد تأكد ذلك مرة أخرى هذا الأسبوع في اجتماع الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن مع مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، والفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلي منظومة الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا الوضع، نرى أن ثمة ثلاث نقاط رئيسية. والمشكلة الأولى التي لا بد من معالجتها هي ضرورة وجود جمعية وطنية منتخبة ذات فعالية. ولا بد أن تجرى الانتخابات البرلمانية حالما يكون ذلك ممكنا من الناحية الفنية. وأعتقد أن هذه الانتخابات ممكنة بدليل الانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في ذلك البلد قبل بضع سنوات فحسب. وبالأمس، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلانا بشأن غينيا – بيساو يُعدد الشروط التي لا غنى عنها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. والاتحاد الأوروبي وألمانيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، على استعداد لتمويل العملية الانتخابية، شريطة التقيد بهذه المبادئ. وبالتالي، سنلبي النداء الذي وجهه السفير كومالو.

ثانيا، يجب احترام حقوق الإنسان. وألمانيا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، على استعداد لدعم الحلول المستدامة التي ستساعد غينيا – بيساو في التغلب على أزمتها. ومع ذلك، يجب أن ترتكز الحلول على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومبادئ الحكم الرشيد. وذلك يفضي بي إلى النقطة الثالثة والأخيرة.

لا بد من استعادة الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في غينيا – بيساو، كما يجب تناول الميزانية في إطار من المسؤولية والشفافية. ويحدونا الأمل في أن تمكن زيارة مجلس الأمن إلى منطقة غرب أفريقيا من التأثير على سلطات غينيا – بيساو بحيث يكون التقيد بهذه المبادئ الأساسية للحكم الرشيد شرطا مسبقا لعودة غينيا – بيساو إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة اللتين تعودان بالنفع على شعبها.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للتقرير الذي قدمه السيد ستيفن، وأن أثني عليه وعلى موظفيه للعمل الدؤوب الذي قاموا به في غينيا – بيساو، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. وأشكر أيضا السفير كومالو على تقريره، وممثلَيّ غامبيا و غينيا – بيساو على إسهاماتهما التي شكلت عناصر هامة تضاف إلى مناقشاتنا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء هشاشة حالة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو، وكذلك إزاء تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصاديةً، وهو ما أشار إليه الآخرون. إن جميع هذه الأمور تفاقم من التوتر السياسي وتسهم في زعزعة الاستقرار المحتملة. وتعتقد الولايات المتحدة أن الظروف الحالية لا تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في ٦ تموز/يوليه. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في تقديم المساعدة لإجراء تلك الانتخابات شريطة أن تتخذ الحكومة خطوات واضحة لا رجعة عنها لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. ونحن لا نريد أن تضفي الأمم المتحدة الشرعية على عملية انتخابية معيبة أساسا.

ونناشد حكومة غينيا – بيساو أيضا أن تتخذ خطوات هامة فيما يتعلق بخططها لإعادة التأهيل وبناء السلام، بما في ذلك التزامات بإعلان الدستور الجديد، وانتخاب رئيس ونائب رئيس لمجلس القضاء الأعلى، وإجراء انتخابات تشريعية نزيهة وشفافة. وينبغي أن تشمل هذه الالتزامات ضمانات بأن تشارك المعارضة في الانتخابات التشريعية بدون مضايقة، وبالوصول المتكافئ إلى وسائط الإعلام.

ونود أيضا أن نحث حكومة غينيا – بيساو على إبداء التزام أقوى بالديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن المشاركة في حوار بناء مع المجتمع الدولي بشأن سبل مجدية لتحسين إدارتها الاقتصادية بغية استعادة ثقة المانحين.

قبل أربع سنوات، التأم هذا المجلس، إضافة إلى هيئات عديدة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في شكل غرفة طوارئ للتصدي للصراع المسلح في غينيا – بيساو. وبعد أربع سنوات، لا تزال غينيا – بيساو في غرفة العناية الفائقة. لقد أظهرت بوادر على أنها قد تعود إلى نقطة الأزمة. ويمكن للمجتمع الدولي، بل وسوف يساعدها – ونحن واثقون من ذلك – لكن على حكومة غينيا – بيساو أن تتخذ خطوات عاجلة لوقف المسار الهابط الذي تسير عليه حاليا.

وسيسعى وفد مجلس الأمن لدى وصوله إلى غينيا – بيساو في الأسبوع المقبل إلى إقناع الحكومة بالحاجة إلى تهيئة الظروف الأساسية للحكم الديمقراطي والسلام والاستقرار. وسيساعد ذلك، حسبما قال الأمين العام في تقريره المعروض علينا اليوم،

”لاستعادة الثقة داخل البلد وبين غينيا – بيساو وشركائها الدوليين“. (S/2003/621، الفقرة ٢٨)

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للوفد الفرنسي على إعداد مشروع بيان رئاسي سنعتمده في الأيام المقبلة، وتؤيده الولايات المتحدة.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن هذه الجلسة العلنية التي نعقدها عشية توجه البعثة المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى غرب أفريقيا، تأتي في الوقت المناسب للغاية. فالبعثة ستوفر لنا فرصة لتقييم المشاكل التي ما زالت تواجه غينيا - بيساو بغية إجراء حوار مباشر وصريح وبناء مع الأطراف الرئيسية على جميع الصعد.

وأود أن أشكر ممثل الأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو؛ ورئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سفير جنوب أفريقيا؛ وسفير غامبيا، رئيس مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو، على البيانات الهامة التي أدلوا بها صباح هذا اليوم عن الحالة في ذلك البلد.

وحسبما يشير آخر تقرير للأمين العام، فإن الحالة المقلقة أصلا في غينيا - بيساو ازدادت ترديا منذ إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة. ويشير التقرير، قبل كل شيء، إلى أن ثمة مشاكل رئيسية ومتنوعة تواجه السلطات في سعيها إلى بدء المسيرة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي أنه رغم بعض الجوانب التي ورد ذكرها، فإن هذه الصورة القاتمة تعزى، في المقام الأول- على ألا ننسى- إلى حرب التحرير والصراعات المتعاقبة الناجمة، في جملة أمور، عن صعوبات تتصل بالتنفيذ البطيء لبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. علاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الآثار المترتبة على اقتصاد محطم يعتمد على إيرادات من خشب الماهوغني فحسب. بعبارة أخرى، لم يتدخل المجتمع الدولي على نطاق واسع في غينيا - بيساو لتعزيز السلام الوليد والمساعدة في إعادة الإعمار عن طريق برنامج قابل للتطبيق يترافق مع العملية الديمقراطية.

وأصبح معروفا الآن أن هذه مراحل تكميلية في بلد يعيش حالة ما بعد الصراع. فالتقدم المحرز في مرحلة ما يؤثر على نجاح المرحلة التالية. ولا بد أن نأخذ ذلك في الاعتبار في حالة غينيا - بيساو.

ولا يزال وفدي مقتنعا بالحاجة الملحة إلى اتخاذ غينيا - بيساو لتدابير سياسية شجاعة، ويعتقد أن تلك التدابير يجب أن يرافقها تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي للبلد، من خلال مساعدة مالية كافية من المجتمع الدولي. وتعتمد إعادة هيكلة مؤسساته على هذه المساعدة، وإجراء انتخابات جديدة وحرة ومشروعة يبرر ذلك الطلب المعقول.

لذلك، يود وفدي أن يجدد، الآن وهنا، نداءه إلى مجتمع المانحين، خاصة مؤسسات بريتون وودز، لكي يبدي مرونة أكبر في فهمه لكيفية حل المشكلات المستمرة حاليا في غينيا - بيساو.

وفي رأينا أنه لا بد من وضع خطة واقعية لمساعدة غينيا - بيساو، على أساس مساعدة مخططة ومنسقة وتتطلب بالمثل نتائج واقعية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر ممثل الأمين العام، السيد دايفيد ستيفن، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، السفير كومالو، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد أصغيت باهتمام شديد إلى بيان ممثل غينيا - بيساو. إن تقرير الأمين العام عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2003/621) شامل جدا ويقدم إلى المجلس

معلومات ترد في الوقت المناسب. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام للحالة في غينيا – بيساو كما ورد في تقريره.

إن غينيا – بيساو، التي بدت فيها الحالة مبشرة جدا بالخير عندما شرعت البلاد في السير على طريق الإنعاش وإعادة التعمير وبناء السلام، عقب نهاية الصراع المسلح في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وإجراء انتخابات عامة، قد شهدت مؤخرا تصعيدا في التوتر وهي تجد نفسها أمام منعطف خطير. ونأمل أن تضع جميع الأطراف المعنية في غينيا – بيساو المصالح الأساسية لتلك الدولة وشعبها فوق كل الاعتبارات الأخرى، وأن تتخذ تدابير فعالة لكفالة عدم عودة غينيا – بيساو إلى الفوضى والنزاع. ونعتقد أيضا أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لمسألة غينيا – بيساو وأن يساعد حكومتها على توطيد منجزات السلام التي تحققت بشق الأنفس قبل عامين.

وتشيد الصين بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية على جهودها لتعزيز الاستقرار وتوطيد السلام في غينيا – بيساو . ويحدونا أمل خالص وطيد في أن تواصل هذه الهيئات والمنظمات تعزيز تعاونها فيما بينها. وتناشد الصين أيضا أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع المانحين، الوفاء بتعهداتهم بمساعدة غينيا – بيساو في الوقت المناسب وبزيادتها.

وسيرسل مجلس الأمن قريبا بعثة إلى غينيا – بيساو نتمنى لها التوفيق. ونعتقد أنها ستكون بعثة ناجحة وستسهم في دفع الحالة في غينيا – بيساو صوب الاستقرار.

ويؤيد الوفد الصيني البيان الرئاسي الذي أعده الوفد الفرنسي، ونحن نقدر عمله.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بتقرير الأمين العام عن غينيا – بيساو (S/2003/621). ويأتي تقديمه اليوم في وقت مناسب جدا، نظرا لمغادرة بعثة مجلس الأمن الوشيكة إلى غرب أفريقيا.

ونأسف لفحوى التقرير من حيث سرده لتدهور الوضع السياسي والاقتصادي في البلد. ولقد نُبِّه مجلس الأمن في أوائل هذا العام إلى عدة مؤشرات مثيرة للقلق وإلى ضرورة أن تتخذ القيادة السياسية خطوات إضافية لتجنب انزلاق البلاد في دائرة الصراع مرة أخرى. فمن شأن هذا السيناريو أن يكون مدعاة للأسف الشديد، نظرا للنماذج المأساوية لبلدان أخرى في المنطقة تغرق اليوم في الحرب الأهلية.

والخطوات الإضافية الضرورية، كما نعلم، هي الإعلان النهائي للدستور الجديد، وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية بصورة حقيقية، والاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والحريات المدنية. ولم تُتخذ تلك الخطوات حتى الآن. وذلك يثير بالطبع قلقنا، فلقد عانينا نحن أنفسنا من تبعات انتهاك حقوق الإنسان في ماضي بلدنا الذي أصبح الآن بعيدا لحسن الحظ. ولكن يجب علينا إدراك أن إعادة فتح إذاعة بومبولوم وتشغيلها يشكلان خطوة إيجابية.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخطير الذي يتخبط فيه الآلاف من مواطني غينيا – بيساو هو الذي يتآمر ضد الاستقرار المنشود للوضع السياسي. والأمر الخطير أيضا هو عجز الدولة عن دفع رواتب الموظفين المدنيين. ولقد شهدنا في مناسبات سابقة نتيجة هذا المزيج المدمر من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الخطير في الأحوال الاقتصادية وتآكل سلطة الدولة. النتيجة ببساطة شديدة نشوب صراع

أكبر، من شأنه حتما أن يسبب عواقب وخيمة على السكان المدنيين الأبرياء.

ولقد أكدنا في مناسبات سابقة على أهمية تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان مثل غينيا – بيساو بغية نزع فتيل الصراعات قبل نشوبها؛ فحلها في مراحل لاحقة يكلف الكثير على الصعيد البشري. ونكرر نداءنا إلى مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية بعدم ترك غينيا – بيساو لمصيرها بل مواصلة استكشاف صيغ مبتكرة من شأنها أن تسمح لنا بالحفاظ على أملنا.

ولكننا نصر على أن جميع جهود المجتمع الدولي ستكون عقيمة بدون عزم قوي، خاصة من الحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وجميع الأطراف الوطنية ذات الصلة، على الالتزام غير المحدود بقضية السلم والتنمية والرفاه لشعبها. وفي هذه المناسبة، نكرر بشدة النداء إلى جميع الأطراف لكي تتحمل مسؤولياتها.

وأخيرا، تكتسي حالة غينيا – بيساو أهمية خاصة لأنها يمكن أن تمثل نموذجا للجهد المنسق بين مجلس الأمن وأجهزة أخرى في الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لمشكلات البلدان في حالات ما قبل الصراع وما بعده. وكما نوهنا في محافل ومناقشات مختلفة بشأن الصراعات في أفريقيا، تتطلب مثل هذه الحالات نهجا متعدد التخصصات. واستراتيجية الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموافقة حكومة غينيا – بيساو تنتمي إلى ذلك النهج. ونحن نعرب عن أملنا في أن تُجري بعثة مجلس الأمن حوارا بناء ومثمرا مع الرئيس يالا وأن يفضي هذا بدوره إلى إحراز تقدم ملموس يمنع التدهور الذي من شأنه الإضرار بالبلد، والأهم حتى من ذلك، الإضرار بشعبه.

ولكل الأسباب السالفة الذكر، نؤيد البيان الرئاسي، الذي نسق له وفد فرنسا، بشأن الحالة في غينيا – بيساو .

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو ، السيد دايفيد ستيفن، على عرضه للتقرير عن الحالة السياسية في ذلك البلد (S/2003/621). وتأسف المكسيك إزاء حقيقة أنه منذ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، تاريخ إجراء مجلس الأمن لآخر مشاوراته بشأن غينيا – بيساو، تدهورت الحالة في ذلك البلد، وتدهورت جوانبها السياسية والاقتصادية وجوانب حقوق الإنسان فيها.

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من تقرير الأمين العام، يعرب وفدي عن قلقه إزاء ما يُزعم بمضايقة أفراد الأمن لخصوم الحكومة السياسيين.

وتكرر المكسيك مجددا موقفها بأنه يجب عدم إجراء الانتخابات البرلمانية إلا إذا توافرت الشروط الضرورية لكي تكون شاملة ونزيهة وشفافة ويمكن أن يشرف عليها مراقبون وطنيون ودوليون على حد سواء. وفي ذلك السياق، تؤيد المكسيك قرار الأمين العام بإرسال بعثة انتخابية أخرى إلى غينيا – بيساو لاستعراض الحالة في ذلك البلد.

وتعتقد المكسيك أنه بغية توطيد السلام، ينبغي أن يعزز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو برامجه لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وأن يكثف جهوده لإزالة الألغام.

ولا يمكننا التغاضي عن أن غينيا – بيساو ذاتها يجب أن تتخذ تدابير لتعزيز الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والإدارة المالية والاقتصادية السليمة. ومن شأن تعزيز سيادة القانون، وإعلان الدستور بأسرع ما يمكن، وانتخاب رئيس ونائب رئيس المحكمة العليا أن

يساعد على استعادة الثقة بالبلد وبمؤسساته، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تهيئة الظروف الصحيحة لكي تستجيب مؤسسات بريتون وودز والمجتمع الدولي إيجابيا بتقديم الدعم المالي الطارئ والمساعدة التقنية لغينيا – بيساو.

ولن تدخر المكسيك جهدا لكفالة أن تساعد بعثة مجلس الأمن المزمع إرسالها إلى غينيا – بيساو على إيجاد حل سلمي وتفاوضي للأزمة الحالية. وتعتقد المكسيك أن بعثة المجلس فرصة قيِّمة لتعزيز العملية السياسية في غينيا – بيساو وتحديد فرص الترويج للتنمية الاقتصادية والسياسية لشعبها.

وفي ختام بياني، يناشد وفدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية تحديد جهودهما للوساطة فيما بين القوى السياسية المختلفة في غينيا – بيساو بغية إيجاد تسوية سلمية وبناءة للأزمة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية الحالية. وتحث المكسيك أيضا على أن يعمل كل من الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو والفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معا على نحو متسق إلى أقصى قدر ممكن وبموجب ولاية كل منها، سعيا للتوصل إلى وئام وطني وللترويج لتنمية مستدامة في غينيا – بيساو.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية المعنية بغينيا – بيساو. فهذا الموضوع مهم جدا في وقت يعد فيه مجلس الأمن بنشاط للبعثة التي سيرسلها بعد أيام قليلة إلى غرب أفريقيا، بما في ذلك غينيا – بيساو، التي ستكون المحطة الأولى للبعثة.

وأود أيضا أن أشكر ضيفينا المميزين على الجودة العالية لإحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين أبلغتانا بمدى صعوبة التحديات التي تواجهها غينيا – بيساو منذ أن توقف الصراع المسلح، وبخطر إعادة نشوب الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لي أن أشكر ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، السيد دايفيد ستيفن، على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كالمعتاد، مفعمة بالمعلومات ومفصلة ودقيقة على نحو خاص. وأود أيضا أن أبلغه وأبلغ فريق المكتب بأسره بمدى تقدير الكاميرون للعمل المتميز الذي ينجزونه كل يوم لمساعدة غينيا – بيساو على تعزيز السلام واستعادة مكانتها اجتماعيا واقتصاديا.

ومن واقع تقرير الأمين العام (S/2003/621)، نرى أن الحالة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في غينيا – بيساو قد زادت تدهورا وتظل مصدرا لقلق بالغ. وإن استمرار التوترات السياسية، وتحول النظام إلى الراديكالية في هذا المنعطف وتدهور حالة حقوق الإنسان عوامل لعدم استقرار محتمل. وبالإضافة إلى ذلك، نجد حالة اقتصادية واجتماعية مأساوية على نحو خاص وتعطي غينيا – بيساو واحدا من أقل مؤشرات التنمية البشرية وتجعل المناخ الاجتماعي المشدود بالفعل حتى أكثر هشاشة. وبذلك، فالحالة في غينيا – بيساو بلغت حدا كبيرا من الضعف إلى درجة أن متأخرات الرواتب غير المدفوعة المتراكمة على البلد تقترب من ١١ مليون دولار، وأشار السفير كومالو من فوره إلى مئات الأطفال الذين يموتون جوعا.

والواضح جليا أن الحالة في غينيا – بيساو تتطلب إجراءً عاجلا وقويا يتخذه المجتمع الدولي. وهي تتطلب أيضا، قبل كل شيء، الالتزام المتواصل من مواطني غينيا – بيساو أنفسهم، الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكلهم. وعلى أقل تقدير، يجب أن تعكس جهود مجلس الأمن لجعل إسهاماته في نجاح تجربة غينيا – بيساو في مجال إعادة التأهيل في أفريقيا بعد مرحلة الصراعات بحثا دائما عن التوازن بين الحاجة إلى المجتمع الدولي وبين الإرادة السياسية للبلد الخارج من الصراع.

ويجب أن يستمر هذان المنطقان معا، في خدمة نفس الهدف المتمثل في الغوث وإعادة الإعمار بعد الصراع. ولا شك أن الإرادة السياسية لغينيا – بيساو وتصميم المجتمع الدولي – ولا سيما الأمم المتحدة – لا يمكن ألا يوفرا دعما كبيرا، كلما كان ذلك مطلوبا، لعملية إعادة إنعاش غينيا – بيساو بعد الصراع.

ولذلك تود الكاميرون أن تشاطر الأمين العام الإقرار بالتعهد الذي قطعته مؤسسات بريتون وودز قبل عدة أشهر بالاستجابة للحاجات الملحة لسكان غينيا – بيساو. ومع ذلك، يأمل بلدي في أن يصير ذلك التعهد أكثر تحديدا، وأن يراعي الاحتياجات الحالية الملحة، ولا سيما افتقار غينيا – بيساو إلى السيولة مما يؤدي إلى النتيجة المؤسفة المتمثلة في عدم قدرة البلد على دفع رواتب موظفيه المدنيين بمن فيهم المدرسون.

ونحن نرى أنه يجب على البنك الدولي أن ينظر من دون تأخير في إمكانية إعفاء غينيا – بيساو من الديون لإنعاش الاقتصاد وإعادة بنائه بغية خفض التوترات الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تغيير المناخ السياسي. وبفضل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أيضا أن يؤدي الاستكمال المتقن لاستراتيجيات تخفيض مستوى الفقر إلى المساعدة على إصلاح الأمر بين سلطات غينيا – بيساو والمؤسسات المالية الدولية وتوفير موارد إضافية. ويتطلب الترويج لحوار بناء فيما بين غينيا – بيساو والمجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز أن ننظر بجدية في تيسير أو تخفيف الشروط القصيرة الأمد التي يفرضها المانحون على ذلك البلد، الذي ليس في وضع يسمح له حاليا بالوفاء بها ويفتقر إلى سبل تحقيق ذلك. وبالفعل، طلب منا رئيس مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو من فوره النظر في ذلك. ورحب بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق في شهر كانون الثاني/يناير على تقرير الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو، الذي يقترح، ضمن توصيات أخرى، إنشاء شراكة بين غينيا – بيساو ومجتمع المانحين.

وكذلك نرحب بحقيقة أن ولاية الفريق الاستشاري جرى تمديدها إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتؤكد الكاميرون من جديد تأييدها الكامل للتوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري المخصص، كما نشجع الأطراف المعنية على أن تهيئ الظروف التي تجعل من هذه الشراكة واقعا لصالح شعب غينيا – بيساو.

وستكون الانتخابات التشريعية المقبلة دون شك حاسمة في تلطيف المناخ السياسي كما ستتيح لنا فرصة لإظهار النضج الديمقراطي لشعب غينيا – بيساو، وفي كل الظروف، يجب أن تعطي القوى السياسية أولوية للحوار والتعاون، باغتنام هذه الفرصة الجديدة لكي توطد عملية السلام وتعالج بعزم تحديات إعادة التأهيل الاقتصادي وإعادة الإعمار التي تواجه ذلك البلد. ونعتقد أن إجراء انتخابات حرة وشفافة ومنتظمة سيساعد في تعزيز مصداقية غينيا – بيساو وفي إعادة ثقة شركائها للتنمية. كما أن من شأنه أن يشجع إقامة شراكات معهم، لا سيما مع مجتمع المانحين.

لقد ألزمت سلطات غينيا – بيساو نفسها رسميا بتنظيم انتخابات حرة وشفافة وهي بحاجة إلى المجتمع الدولي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يساعد البلد، كما طلبت تلك السلطات، خلال العملية الانتخابية. وفي ذلك الإطار، تشيد بالإعانة الأولية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم البرتغال دعما تنظيميا إداريا للانتخابات – كما ترحب بقرار برلماني جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بتقديم دعم مالي وتنظيمي للتحضير للانتخابات وإجرائها، فضلا عن توفير المراقبين. إن الكاميرون تشجع الشركاء المحتملين الآخرين على حذو هذه الأمثلة بروح عملية.

كذلك لاحظنا استنتاجات بعثة التقييم التي أشار إليها السيد ستيفن قبل قليل، ويسرنا أن نلاحظ أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واصل تقديم المساعدة الفنية للجنة الانتخابات الوطنية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا الكامل للنهج الإبداعي الكبير للفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، وللفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو في دعم ذلك البلد في جهوده لإعادة الإعمار. إن نجاح تجربة غينيا - بيساو ستؤدي بالتأكيد إلى إثراء استراتيجيات الانتعاش لإعادة الإعمار الاقتصادي لما بعد الصراع في المستقبل في إطار فريق عامل مخصص أنشأه لهذا السبب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقف مستقبل غينيا - بيساو بصورة كبيرة على ذلك.

أخيرا، يود وفدي أيضا أن يشكر الوفد الفرنسي على تقديمه مشروع بيان رئاسي، كما يشيد به للطريقة التي أدار بها المفاوضات بشأن ذلك المشروع. إن اللغة الهادئة والمتوازنة لمشروع البيان ستهيئ ظروفا لإجراء الحوار مواتية بقدر أكبر لبعثة مجلس الأمن التي ستذهب، في غضون أيام قليلة، إلى غينيا - بيساو. وتوافق الكاميرون موافقة تامة على البيان.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): سيدي، نشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن غينيا - بيساو كمساهمة في تعزيز جهود هذا البلد وحكومته للمضي قدما في طريق الإصلاحات وتفعيل برنامجي إعادة الإحياء وبناء السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر للسيد دايفيد ستيفن على عرضه لتقرير الأمين العام ونقدر جهود مكتبه وزملائه. ونشكر السفير كومالو وسفير غامبيا على عرضهما الهام عن تطورات الوضع في غينيا - بيساو.

إننا نعتبر المرحلة المرتقبة القادمة، التي سيتم التحضير فيها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها، ومعالجة الوضع الداخلي بكافة جوانبه ولا سيما الوضع السياسي والاقتصادي، مرحلة حاسمة بالنسبة لغينيا - بيساو، هذا البلد الذي يحتاج إلى كل الدعم والتشجيع من المجتمع الدولي ومجتمع المانحين لإنقاذه من الحالة الاقتصادية المتردية التي تنعكس سلبا، في تقديرنا، على مختلف مناحي الحياة وخاصة الاجتماعية منها والسياسية.

وقد سمعنا من السيد ستيفن أن أجور الموظفين التي بلغ مقدارها ١١ مليون دولار، لم تُدفع، الأمر الذي أدى إلى الإحباط. وهذا خير دليل على أثر الوضع الاقتصادي والمالي على مجمل الوضع الداخلي في غينيا - بيساو. ونشير، في هذا الصدد، أيضا إلى موت الأطفال جوعا، الأمر الذي أشار إليه السفير كومالو. وفي هذا الصدد نقدر جهود الأمم المتحدة والأمين العام، وبشكل خاص الجهود المبذولة من خلال ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد، وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله. ونشكرهم على جهودهم المبذولة في الظروف الصعبة التي يمر بها هذا البلد. وندعو حكومة غينيا - بيساو إلى أن تتعاون أكثر مع الأمم المتحدة بغية إرساء السلام والاستقرار هناك.

إن مجلس الأمن قد تفهم دقة هذه المرحلة التي تمر بها غينيا - بيساو. ولذلك أدرجها في مخطط البعثة التي سيقوم بإيفادها إلى منطقة غرب أفريقيا في الأسبوع القادم، مما يدل على الأهمية البالغة التي سيحظى بها هذا البلد من قبل المجلس لدعم نهج الإصلاح والتقدم نحو مرحلة السلام المنشودة. إضافة إلى أن هذه الزيارة هي فرصة حقيقية للاطلاع على

دقة الوضع وعكس الصورة عن قرب إلى المجلس والتعرف على المواقع المقلقة للوضع في غينيا – بيساو، ومساعدة هذا البلد على إيجاد الحلول الشاملة والدائمة للسلام والاستقرار هناك.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن البُعد الإقليمي لحل مختلف الأزمات في الدول الأفريقية ينطبق أيضا على الأزمة التي تمر بها غينيا – بيساو. ونقدر، في هذا الصدد، الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأفريقية المجاورة وبشكل خاص دول غرب أفريقيا والدول الناطقة بالبرتغالية لما لها من أثر في دفع العملية السلمية بين الحكومة ومختلف الأطراف والأحزاب السياسية في غينيا – بيساو.

إننا نضم صوتنا إلى صوت السيدة ممثلة غينيا – بيساو في توجيه النداء إلى الدول المانحة والمجتمع الدولي لتقديم كل دعم مالي وإنساني من شأنه أن يساعد على استقرار الوضع في هذا البلد المرهق. وندعو مجددا الدول المانحة والمؤسسات المالية، الدولية مثل بريتون وودز، والمجتمع الدولي أيضا إلى التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للنظر في تسهيل شروط منح المساعدات اللازمة والعاجلة لتخفيف وطأة احتياجات السكان، ولا سيما العمل على إيجاد حل ملائم لإعفاء غينيا – بيساو من الديون المتراكمة والمترتبة عليها في ظل الوضع الاقتصادي الهش الذي تعيشه والذي ينعكس على مختلف مناحي الحياة في غينيا – بيساو؛ وهو الوضع الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار، آخذين بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية التاريخية التي عاشتها غينيا – بيساو ، كما أشارت ممثلة غينيا.

وفي الختام، نود أد نؤكد مرة أخرى، على أهمية البعد الإقليمي في حل المشاكل التي تواجهها غينيا – بيساو.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أنا أيضا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية. إن جمعنا هنا لمعظم العناصر الفاعلة في غينيا – بيساو يؤثر في نفسي باعتباره جاء في الوقت المناسب، بشكل خاص، نظرا لأنه من الواضح أن اتباع نهج شامل لتناول مشاكل البلد ضروري لمواجهتها.

وأود بعد ذلك أن أشكر ممثل الأمين العام، السيد دافيد ستيفن، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2003/621) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة جدا بشأن الحالة في غينيا – بيساو.

للأسف، ليس هناك مايبرر الترحيب بالحقائق التي تلقيناها الآن. فالحالة في غينيا – بيساو تثير القلق فعلا. ومنذ إجراء مشاوراتنا في شهر آذار/مارس الماضي، لم تكد الحالة تتحسن. هذا حقيقي، قبل كل شيء، بالنسبة للوضع السياسي، الذي لا يزال غير مستقر. لقد أجل توا مرة أخرى موعد الانتخابات التشريعية. ولم تبدأ بعد عملية تسجيل الناخبين، التي لا غنى عنها لإجراء انتخابات حرة وشفافة. والمناخ السياسي يتسم بالعدوان والعنف البالغين. والتمويل اللازم للانتخابات وللأحزاب السياسية غير مكفول.

وتود فرنسا أن تعرب هنا عن التزامها بضمان أن تقوم سلطات غينيا – بيساو، وعلى وجه الخصوص الرئيس كومبا يالا، بكل ما هو ضروري حتى تجرى الانتخابات في أبكر وقت ممكن، وأن تكون حرة، ونزيهة وشفافة، وباختصار أن تكون ديمقراطية. وتؤيد فرنسا أيضا الموقف الأوروبي بأن ينتخب رئيس المحكمة العليا ونائب رئيسها في نهاية الأمر في موعد لا يتعدى ثلاثة أشهر من انتهاء الانتخابات. وسيكون إجراء الانتخابات وفي أعقابها انتخابات المحكمة العليا هذه دليلا ملموسا على أن حكومة غينيا – بيساو تبدأ السير على الطريق نحو حكم القانون.

وغني عن البيان أن مشاركة المجتمع الدولي ستكون ضرورية أيضا لضمان الممارسة السلسة والديمقراطية لهذه الانتخابات ولتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية. ويجب أن يعبئ المانحون أنفسهم لتوفير التمويل اللازم، وينبغي وضع الترتيبات لإرسال مراقبين لهذه الانتخابات.

وحالة حقوق الإنسان ليست في وضع أفضل. وفي هذا الصدد، يأتي تقرير الأمين العام على ذكر الاعتداءات المستمرة على حرية التعبير واعتقال شخصيات المعارضة والمتظاهرين. وتدين فرنسا تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان بأشد العبارات وتناشد الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها لإنهاء ذلك الوضع.

ويمكن أن يقال نفس الشيء عن اقتصاد البلد، الذي يصعب عليه إيجاد طريق نحو النمو والتنمية. وتقع المسؤولية قبل كل شيء على حكومة غينيا – بيساو. ويجب أن تختار سلطات البلد الحوار البناء وتصبح شريكا كاملا مع المجتمع الدولي، كما يدعو إليه الفريق العامل المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن تبذل جهودا كبيرة في مجال الحكم السليم وتقطع على نفسها التزامات واضحة باستعادة ثقة المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مؤسسات بريتون وودز وحدها في هذه الحالة يمكن لمجتمع المانحين أن يلقي بثقله الكامل لإعادة إعمار البلد.

وأعتقد أن البعثة المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي سيقودها ممثل المكسيك، ستبدي اهتمام المجلس بحل المشاكل الكثيرة التي يجب أن يواجهها البلد اليوم. وقد أظهرت بعثة المجلس إلى وسط أفريقيا مؤخرا الأثر الذي يمكن أن تحدثه بعثه كهذه عندما يكون هناك اتفاق من قبل الجميع بشأن عدد محدود من الرسائل القوية التي ترسل إلى شركائنا المفاوضين وعندما يتكلم المجلس بصوت واحد.

أرى أن هذه هي القضية اليوم. وبهذه الروح، أعددنا على مستوى الخبراء مشروع بيان رئاسي سيعتمد في وقت قريب.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه الجلسة العلنية التي تأتي في وقتها المناسب عشية إيفاد بعثة مجلس الأمن إلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي ستكون غينيا – بيساو البلد الذي ستبدأ به الزيارة. وأود أن أشكر السفير أغيلار سنسر على قبوله ترؤس البعثة إلى غينيا – بيساو.

وأود أيضا أن أشارك المتكلمين الآخرين في أداء الواجب السار الخاص بالإعراب عن الامتنان للسيد دافيد ستيفن، ممثل الأمين العام، على عرض تقرير الأمين العام بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشكر السفير كومالو، الذي يسرنا أن يكون معنا مرة أخرى اليوم، على تعليقاته باعتباره رئيسا للفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا – بيساو الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا السفير جونسون على ملاحظاته باعتباره رئيسا لمجموعة أصدقاء غينيا – بيساو. وقد استمعنا أيضا إلى بعض التعليقات ذات الصلة هنا من الممثل الدائم لغينيا – بيساو، التي سيحتاج المجلس إلى التفكر بشأنها.

لقد اعترف بأهمية بناء السلام وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات باعتبارها متطلبا أساسيا للسلم والأمن الدائمين. وفي الأمم المتحدة، تحاول الدول الأعضاء التوصل إلى السبل والوسائل للاستجابة لمتطلبات البلدان، مثل غينيا – بيساو. وقد فتحت الجهود المنسقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في حالة غينيا – بيساو الطريق أمام مواصلة تعزيز استجابة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها

على الصعيد الحكومي الدولي للأزمات والحالات المعقدة التي تتسم بروابط متداخلة بين الأبعاد الأمنية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإنمائية.

وأحد السبل لوضع نهج شامل لمثل تلك الأزمات المعقدة البناء على التعاون القائم بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما ذكر وفد بلدي في وقت سابق، يمكننا إنشاء لجان مشتركة مخصصة، تتكون من مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن لتلك اللجان المشتركة أن تولد مواجهة متماسكة وتلقى دعما متبادلا في التصدي للصراعات والأزمات المعقدة التي تنطوي على تحديات متعددة الوجوه، مثل تلك الموجودة في غينيا - بيساو.

إذا كان لنا أن نحول دون وقع غينيا - بيساو في براثن الصراع من جديد، وهو خطر حقيقي في هذا الوقت، علينا أن نعمل بسرعة وحكمة. واستجابة المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، لاحتياجات غينيا - بيساو في مجال بناء السلم والتنمية، ينبغي أن تشكل جهدا حثيثا مبنيا على المبادئ مع التحلي بالمرونة العملية.

ومن الطبيعي أن المسؤولية الأولية تقع على عاتق حكومة غينيا - بيساو. فعليها أن تتخذ خطوات لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب في جميع المجالات - بما فيها التحديات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وغيرها. ويتضمن نهج الشراكة الذي أوصى به الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي استراتيجية مدروسة تحظى بتأييدنا الكامل. ونأمل أن تغتنم حكومة غينيا - بيساو الفرصة التي يتيحها نهج الشراكة هذا وأن تتخذ الخطوات الضرورية لتيسير الحوار البناء مع المجتمع الدولي.

ونرى أنه يمكن إحراز التقدم إذا قامت حكومة غينيا - بيساو، من ناحية، ومجتمع المانحين الدوليين - من ناحية أخرى - بما فيهم مؤسسات بريتون وودز - بوضع مصالح عامة الناس - مواطني غينيا - بيساو، فوق كل الاعتبارات الأخرى. لا بد من معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت الذي تعالج فيه المسائل السياسية والأمنية. ولا بد من الاهتداء إلى طريقة لإسداء المساعدة إلى البلدان التي تواجه حالات خاصة مثل غينيا - بيساو بالرغم من مشاكلها الهيكلية والسياسية. وعلينا أن نسمع نصيحة الأوساط المنطقية بأن الأوان قد آن للمجتمع الدولي لأن يخطو الخطوة الجريئة ليوظف استثمارا بسيطا في بناء السلم، بدلا من مواجهة احتمال الإنفاق أكثر من ذلك بكثير، في مجال حفظ السلم وفرضه فيما إذا ارتدت غينيا - بيساو لا سمح الله إلى الصراع.

إن البعثة المشتركة بين هذا المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى غينيا - بيساو في وقت لاحق من هذا الشهر ستتيح فرصة لإعادة تقييم نهجنا حيال هذا الوضع. والبيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم يتضمن رسالة متوازنة موجهة إلى حكومة غينيا - بيساو والمجتمع الدولي في آن واحد. وهذه الرسالة ستزود البعثة بأساس صالح للعمل للتوصل إلى أرضية مشتركة تجمع بين شواغل الحكومة وشواغل المانحين. وبهذه الطريقة نأمل أن ينهض المجلس بجدولي الأعمال التوأم: جدول أعمال حفظ السلم وجدول أعمال التنمية في غينيا - بيساو.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أولا أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في التقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت لمجلس الأمن. ونرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات النظر حول الوضع في غينيا - بيساو. كذلك أود أن اشكر ممثل الأمين العام، السيد ديفيد ستيفن، على إحاطته الإعلامية

التفصيلية. ونرحب أيضا بمشاركة وإسهام السفير كومالو بصفته رئيسا للفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل غامبيا، بالنيابة عن فريق أصدقاء غينيا – بيساو.

بلغاريا تؤيد تأييدا تاما البيان الصادر عن الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي في ١٨ حزيران /يونيه ٢٠٠٣. وأود أن أدلي ببضع تعقيبات بصفتي الوطنية.

بلدي على غرار البلدان الأخرى قلق حيال عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا – بيساو وكذلك حيال تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. إننا قلقون بشكل خاص من استمرار تدفق المعلومات المقلقة عن حالة حقوق الإنسان. ونوافق على أنه يجب بذل كل جهد من قبل القيادة الوطنية لغينيا – بيساو لكي تتأكد من وضع عملية بناء السلام على المسار الصحيح.

ونؤيد وجهة نظر الأمين العام بأن الانتخابات التشريعية القادمة هي اختبار فعلي للعملية الديمقراطية الوليدة في غينيا – بيساو. ومهما قلنا لن نبالغ في توكيد أهمية تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وفي الوقت اللازم. وتؤيد بلغاريا تماما مبادئ بيان الاتحاد الأوروبي بشأن غينيا – بيساو حول تنظيم انتخابات ديمقراطية شفافة. ونتوقع أن تتخذ سلطات غينيا – بيساو الإجراءات الضرورية لكي تضمن توفير فرص متساوية لكل المشاركين في الانتخابات القادمة. ونرحب باستعداد مجتمع المانحين تقديم المساعدة لعقد الانتخابات إذا تقيدت حكومة غينيا – بيساو بالإجراءات القانونية المعترف بها دوليا.

وتعتبر بلغاريا أن احترام مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد أمورا جوهرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غينيا – بيساو. ونعرب عن قلقنا فيما يتعلق بإضعاف حكم القانون واستقلالية النظام القضائي، وكذلك فيما يتعلق بالتعدي على حرية التعبير والحصول على المعلومات. في رأينا يجب اتخاذ خطوات ملموسة في مرحلة مبكرة لتصحيح هذا الوضع. وفي ذلك الصدد نعرب عن أملنا في سن الدستور، وفي انتخاب رئيس ونائب رئيس المحكمة العليا في أسرع وقت ممكن.

نلاحظ مع القلق أن وضع حقوق الإنسان قد أصبح أكثر هشاشة في غينيا – بيساو. ويحتوي تقرير الأمين العام على معلومات مقلقة فيما يتعلق بهذه المسألة. ونلاحظ أن إعادة فتح إذاعة راديو بومبولوم المستقلة كان خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكننا نعتقد بأنه ما زال يجب فعل الكثير لإعادة مناخ الثقة والمصالحة الوطنية في البلد وكفالة أن تحظى حقوق الإنسان والحرية المدنية بالاحترام الكامل.

وتقدر بلغاريا اشتراك منظومة الأمم المتحدة في جهود المجتمع الدولي للاستجابة لاحتياجات بناء السلام في غينيا – بيساو. ونحن ممتنون لإسهام الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات في أفريقيا التابع لمجلس الأمن، الذي أقر في العام الماضي مجموعة توصيات مفيدة حول غينيا – بيساو. ونقدر كل التقدير العمل الذي تم في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدة عملية بناء السلام في ذلك البلد. ونأمل أن تستجيب السلطات في غينيا – بيساو، لنهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ختاما أود أن أعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به ممثل الأمين العام لغينيا – بيساو السيد ديفيد ستيفن، ولجميع موظفي فريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو والذي يهدف إلى دعم الديمقراطية والنهوض بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ونقدر مشروع نص البيان الرئاسي الذي أعده وفد فرنسا ونحن مستعدون لدعمه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود في المقام الأول أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الذي سيسمح بتعميق المناقشة حول الوضع في غينيا – بيساو في وقت مناسب تماما، حيث ستزور بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا غينيا – بيساو في غضون أسبوع. ونحن واثقون بأن مناقشة اليوم ستثري محتوى لقاءاتنا في الميدان.

إن التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام حول غينيا – بيساو (S/2003/621) يؤكد بجلاء على أن الوضع بشكل عام قد تفاقم. فانعدام الاستقرار السياسي والهيكلي، وعدم الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وانعدام اليقين الذي يحيط بالانتخابات، كلها أمور تدعو إلى القلق. وبالنسبة للانتخابات فإننا نعلق أهمية خاصة على ضرورة إجرائها بأسرع وقت ممكن بشرط توافر حرية ونزاهة تلك الانتخابات.

علاوة على ذلك، يجب أن تكرس سلطات غينيا – بيساو جهودها، بدعم من المجتمع الدولي، للتعامل مع حالة حقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية المتدهورة على سبيل الأولوية.

وبالإضافة إلى الدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فإننا نرحب بالجهود التي تبذل على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما من قبل منظمة البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونحث هذه المنظمات على مواصلة أنشطتها في هذا المجال، لأن تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في غاية الأهمية في السياق الأفريقي.

ختاما، إن البيانات التي استمعنا إليها صباح اليوم في هذه الجلسة تعبر عن استعداد المجتمع الدولي لدعم الجهود الأساسية التي يجب أن يبذلها قادة غينيا – بيساو لضمان خروج ذلك البلد من أزمته الراهنة.

السيد كينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره وللسيد ديفيد ستيفن والسفير كومالو على ملاحظاتهما الافتتاحية المفيدة للغاية في جلسة اليوم.

إن الحالة في غينيا – بيساو تثير قلقا بالغا. حيث يبدو أن العملية السياسية متوقفة لا تبرح مكانها. ونحن نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في إعداد الدستور، والافتقار إلى الاستمرارية في الإدارة بسبب التغيرات الوزارية المتوالية، والاحتمال المتزايد لأن تؤجل الانتخابات التشريعية مرة أخرى.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التوترات المستمرة في الجيش. ونأمل أن يوضح شركاء غينيا – بيساو الأفارقة أنه لن يكون هناك تسامح مع أي أساليب إجراء غير دستورية. ويزعجنا بوجه خاص تدهور حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الافتقار إلى حرية الصحافة وإضعاف استقلال القضاء.

وتقع المسؤولية الأساسية عن تحسين الحالة على عاتق رئيس وحكومة غينيا – بيساو. ونحن نوضح هذا بجلاء في البيان الرئاسي المقترح ونوافق على النقاط التي أثارها المتكلمون السابقون في هذا الصدد. وإعلان الاتحاد الأوروبي بشأن غينيا – بيساو يكمل هذه الرسائل.

إن بعثة مجلس الأمن التي سيوفدها إلى غرب أفريقيا في نهاية هذا الشهر ستبدأ في غينيا – بيساو. وهي فعلا تأتي في الوقت المناسب كما لاحظ ديفيد ستيفن وعدد من المتكلمين الآخرين، ويسرنا أن نعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى بشأن هذا الموضوع. وإننا أيضا

ممتنون جدا للسفير أغيار زينسر على مشاركته في قيادة بعثة غرب أفريقيا.

ويجب أن تحمل البعثة رسالة قوية. هي أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة غينيا – بيساو في العديد من المجالات، ولكنه يحتاج إلى أن تبدي حكومة غينيا – بيساو التزاما صادقا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وبالإدارة المالية السليمة. وهذا ما تم الاتفاق عليه في العهد الذي اقترحته بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويجب على حكومة غينيا – بيساو أن تبدأ بجدية في الوفاء بالتزاماتها.

ختاما، إننا نشيد بكل الذين يعملون على تحسين الحالة في غينيا – بيساو، على وجه الخصوص، ديفيد ستيفن وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إننا ممتنون للسيد ستيفن والسفير كومالو والسفير غريه – جونسون وممثل غينيا – بيساو على مشاركتهم في هذه الجلسة ومساهماتهم في المناقشة.

ونحن، شأننا شأن بقية أعضاء المجلس، نوافق على الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام. ونلاحظ مع القلق التدهور المستمر للحالة في غينيا – بيساو، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ببعض التفصيل، ونوافق على أن تصحيح الحالة والاستئناف الحقيقي للعمليات الديمقراطية في ذلك البلد يتوقفان مباشرة على إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وموثوق بها. ونعتقد أن حكومة غينيا – بيساو تبذل قصارى جهدها لكفالة الاختتام السريع والكامل للأعمال اللازمة قبل الانتخابات وإجراء الانتخابات البرلمانية على أساس ديمقراطي.

ونظرا لتفاقم التوترات الاجتماعية في غينيا – بيساو، نعتقد أيضا أن من المهم أن يستجيب مجتمع المانحين بشكل جيد لمناشدات حكومة البلد من أجل الدعم المالي والسوقي والتقني. وإننا، بالطبع، مثل بقية أعضاء المجلس، ندعم ونقدر تقديرا عاليا جهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وفريق أصدقاء غينيا – بيساو.

إن عمل الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن غينيا – بيساو، أحدث آلية جديدة للتعاون بين مجلس الأمن و المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالبلدان المشغولة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونعتبر الفريق المخصص أداة مفيدة، تمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار ولايته، من أن يشارك على نحو أكثر نشاطا في المسائل العملية المتعلقة بالوقاية وبناء السلام. وقد استمعنا اليوم إلى أمثلة محددة لمدى فائدته في غينيا – بيساو. ونحن نعترف بأهمية هذا الفريق والأفرقة المماثلة في تفادي تجدد الصراع في البلد وفي كونه يمثل مركز تنسيق لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مواجهة التحديات الخطيرة المتمثلة في العودة إلى الحالة الطبيعية، والوفاء باحتياجات السكان العاجلة التي تستتبع ذلك، ووضع برنامج طويل الأجل للمساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلد.

ونعتقد أن من المفيد إنشاء آلية للاتصال في الاتجاهين بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بحيث تقدم المسائل السياسية التي تنشأ في سياق بناء السلام لعناية مجلس الأمن بغية كفالة الدعم السياسي المستمر لإصلاح غينيا – بيساو في مرحلة ما بعد الصراع.

ومناقشة اليوم تؤكد أهمية التفاعل المتزايد بين المجلسين في مجال بناء السلام والإنعاش فيما بعد الصراع.

وهذا مجال توجد فيه حاجة ماسة إلى تكامل الجهود بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية هذه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

''إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى بياناته السابقة بشأن غينيا - بيساو، بما في ذلك بيان رئيسه المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/37)، وقد نظر في تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/621)، وإذ يتطلع إلى إيفاد بعثة المجلس إلى غينيا - بيساو، يعرب عن قلقه إزاء الحالة السياسية الهشة في ذلك البلد، وإزاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المزمنة، واستمرار ورود معلومات تبعث على الانزعاج بشأن حالة حقوق الإنسان. ويحث المجلس قادة البلد والمجتمع الدولي على العمل معا بعزم أكبر لكفالة إعادة البرنامج الإنمائي والبرنامج الإنساني وبرنامج بناء السلام إلى مسارها على وجه السرعة.

''ويناشد مجلس الأمن رئيس وحكومة غينيا - بيساو القيام بتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وكفالة إجراء هذه الانتخابات بطريقة شفافة، وعادلة وموثوق بها، وفقا للدستور وقانون الانتخابات. ويأمل المجلس ألا يتعرض المرشحون والأحزاب السياسية للعنف والترهيب، وأن يكون وجود مراقبين دوليين في هذه الانتخابات مقبولا لجميع الأطراف. كذلك يعرب المجلس عن الأمل في أن تشرع الحكومة، بعد نجاح الانتخابات، في اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة لإظهار دليل إضافي على التزامها بالديمقراطية وسيادة القانون، بإصدار الدستور الجديد وانتخاب رئيس المحكمة العليا ونائبه على النحو الواجب بدون مزيد من الإبطاء.

''ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة غينيا - بيساو أن تتخذ الخطوات الضرورية لتيسير حوار بنَّاء مع المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز وأن تؤيد تأييدا كاملا نهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو''.

''ويناشد مجلس الأمن مجتمع المانحين أن يسهم في تنفيذ العملية السياسية والاقتصادية في غينيا - بيساو، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات المدنية، ويحث حكومة غينيا - بيساو على اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين هذه الحالة. ويشدد المجلس على أهمية الاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية الصحافة.

''ويعترف مجلس الأمن بأهمية البعد الإقليمي في حل المشاكل التي تواجه غينيا - بيساو، ويدعو، في ذلك الصدد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية إلى زيادة تعزيز مشاركتهما ويعرب عن اعتزامه تكثيف تعاونه مع هاتين المنظمتين.

''ويرحب مجلس الأمن باستعداد الرئيس كومبا يالا استضافة المفاوضات بشأن مسألة مقاطعة

كازامانس ويناشده أن يواصل تعاونه البنَّاء مع حكومة السنغال من أجل الإسهام في إيجاد حل لهذه المسألة.

”ويعترف المجلس بأهمية الدور الذي يقوم به ممثل الأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري في المساعدة على توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون ويثني عليه، ويعرب عن تقديره لما يضطلعان به من أنشطة.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للبعثة المقبلة إلى غينيا - بيساو، التي سيرأسها الممثل الدائم للمكسيك والتي ستشكل الجزء الأول من بعثة شاملة إلى غرب أفريقيا، ويتطلع إلى تلقي استنتاجاتها وتوصياتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن نيته إبقاء الحالة في غينيا - بيساو قيد الاستعراض بصورة منتظمة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/8.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.